المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/08/2015

جمعيات مدنية عاملة في مجال محاربة السيدا تتوجه بمذكرة لزعماء الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات من أجل الانتصار لمقاربة جديدة لتعاطي المخدرات

حوار الريف

سيكون العالم على موعد مع الجمع العام الاستثنائي لجمعية الأمم المتحدة في أبريل 2016، والتي ستكون لحظة مهمة لنقاش وانتقاد السياسات الدولية في مجال المخدرات؛ إنها فرصة صادقة لتحليل مدى النجاحات والإخفاقات في مجال سياسة ومراقبة المخدرات عبر العالم. إن هناك حاجة ملحة ومستعجلة كان قد عبر عنها رؤساء كل من كواتيملا، المكسيك وكولومبيا؛ حيث طلبوا تقديم الدورة الخاصة بسياسيات المخدرات من 2016 إلى 2019.

في المغرب، ومنذ 2011، قمنا كتحالف للجمعيات المدنية العاملة في مجال محاربة السيدا ومجال تقليص أخطار المخدرات، بتحالف مع أهم الجمعيات العاملة في حقوق الإنسان، بإطلاق حملات للترافع "من أجل مقاربة جديدة للعمل مع متعاطي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان". وقد أطلقنا في 26 أكتوبر 2011، بمبادرة من جمعية محاربة السيدا، إعلان الرباط لفاعلي المجتمع المدني من داخل قبة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. فبعد وقوفنا على الخروقات التي تعرفها (المتعلقة) بحقوق الإنسان، التي يكون ضحيتها متعاطي المخدرات، وبعد اطلاعنا على هول حجم الوصم والتمييز الذي يتعرض له (هذا الأخير)، متعاطي المخدرات؛ فقد أعلنا آنذاك، ولا زلنا نؤكد على ذلك، أن سياسة الزجر والعقاب، ضد متعاطي المخدرات ومصادرة حقوقهم الإنسانية، يسير في اتجاه يعيق سياسات تقليص خطر الإصابة عند هؤلاء بالسيدا والتعفن الكبدي، ويجعلهم غير قادرين (على) في الولوج إلى منظومة (العلاج البديل). البديلة (الميتادون).

إن سياسات الحرب على المخدرات التي قادتها الولايات المتحدة، منذ السبعينيات من القرن الماضي، والمبنية على المقاربات الأمنية فقط قد فشلت، في حين ثبت بالملموس نجاعة سياسة تقليص المخاطر عبر العالم، والتي انخرط المغرب فيها؛ وذلك بإقامة العديد من مراكز محاربة الإدمان، وبشروع وزارة الصحة بشراكة مع جمعية محاربة السيدا، جمعية حسنونة، وجمعية تقليص المخاطر– المغرب المخدرات، في انجاز برنامج وطني يستهدف هذه الفئة. لكن يبقى كل هذا بدون فعل إيجابي إذا لم نعمل جميعا من أجل تغيير البيئة القانونية والحقوقية التي (تؤطر مجال تدخلنا) نعمل داخلها.

السادة والسيدات زعماء وزعيمات الأحزاب السياسية المغربية؛

السادة والسيدات رؤساء ورئيسات اللجان الانتخابية للأحزاب السياسية للمغرب؛

مرشحو ومرشحات الانتخابات المحلية والجهوية، والغرفة الثانية للبرلمان المغربي؛

بناء على ما سلف ندعوكم وندعوكن إلى:

توصيات ومطالب سياسية وحقوقية عامة:

- فتح نقاش وطني للنهوض بسياسات تقليص المخاطر الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات؛
- الاعتراف للأشخاص متعاطي المخدرات بحقهم الإنساني في الكرامة، والتعامل معهم على أساس أنهم مرضى بحاجة للمساعدة والحماية وعدم اعتبارهم كمجرمين؛
- اعتماد مقاربات تشاركية في السياسات الموجهة لمجابهة المخدرات، تعتمد على إدماج جميع المتدخلين من أشخاص متعاطين للمخدرات، ومتخصصين في الصحة العمومية، ونشطاء المجتمع المدني، والسلطات العمومية؛
- تدعيم الإستراتجية الوطنية لمكافحة الإدمان بالإعلام والتحسيس؛
- توفير الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج لمتعاطي المخدرات، وذلك بضمان مجانية العلاج، وتمكينهم من العلاجات الخاصة بمكافحة الإدمان؛ بما في ذلك الحصول على العلاج البديل (الميثادون)، وكذلك التكفل والعناية الشاملة بما فيها الرعاية الاجتماعية والدعم النفسي؛
- توسيع خدمات تقليص المخاطر وتسريع الحصول على العلاج البديل وتوفيره في المستشفيات والسجون؛
- الاستمرار في العمل الذي أطلقته وزارة الصحة لتحسيس وتكوين العاملين في الصيدليات والمهنيين الصحيين.

توصيات ومطالب بخصوص البيئة القانونية لضمان حقوق الإنسان لمتعاطي المخدرات:

- نطالب باحترام الإجراءات والمساطر القانونية، وضمان احترام حقوق الإنسان المتعاطي للمخدرات، ليحصل على نفس الحقوق التي توفر لكافة المواطنين سواء خلال الحراسة النظرية، أو المحاكمة، أو داخل السجون؛
- مراجعة ظهير 21 مايو 1974 في إطار إصلاح القانون الجنائي؛
- النهوض بترسانة الأحكام البديلة وتسهيل توجيه المتعاطين للولوج للأدوية والعلاجات المقترحة من طرف الأطباء؛
- ضمان توجيه المتعاطين المعتقلين، والذين تظهر عليهم علامات الضعف الصحي (الانسحاب) إلى التكفل الطبي بمجرد اعتقالهم (في الحراسة النظرية او داخل السجن)؛
- العمل كذلك على تكوين وتحسيس رجال الأمن (شرطة، درك وقوات مساعدة)، حتى يغيروا أساليب تعاملهم مع المتعاطين واحترام حقوقهم الإنسانية، والتعامل معهم كمرضى مع احترام كافة حقوقهم الإنسانية.

إننا مصرون على ضرورة الاستمرار في التصدي لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال المحصلة منها وكذا محاربة الرشوة, لكننا موقنون أن المقاربة الزجرية بالنسبة لمستعملي المخدرات ليست بالجواب الناجع، وأن موقفنا هذا يتطابق والمسار العالمي، وكذا الحوار الدائر من أجل تغيير السياسات الخاصة بالمخدرات عبر العالم، وندعوكم للانخراط في هذا الحراك العالمي الذي نخوضه إلى جانب نشطاء العالم الحقوقيين والمدنيين، وعلى رأسهم اللجنة الدولية الخاصة بالسياسات المعتمدة في مجال المخدرات، والتي ينخرط فيها العديد من رؤساء دول سابقين، ووزراء و قياديين أمميين.

بمناسبة الحملة الانتخابية، ندعوكم أن تضعوا في برامجكم التي تعدون بتحقيقها الانتصار لمقاربة جديدة لتعاطي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان.

نطالبكم كذلك برفع شعار العفو على صغار مزارعي الكيف في المغرب، حتى تتمكن هذه الفئة من الاندماج في التنمية والعمل على ايجاد سياسات بديلة تحد من كوارث استغلال الكيف في صناعة المخدرات.

تحالف الجمعيات المدنية العاملة في مجال محاربة السيدا

http://dialoguerif.com/

جمعية بتاونات تنظم رحلة إلى مؤسسات دستورية لفائدة متفوقي الباكالوريا

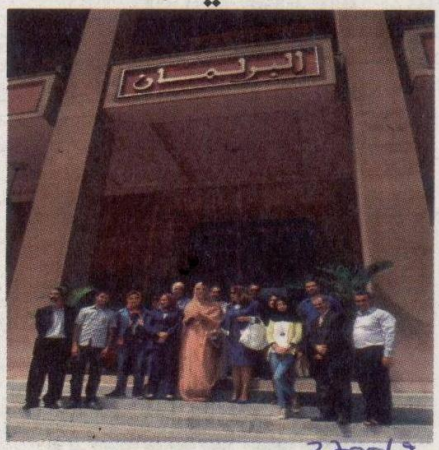

3700/2

نظمت جمعية تاونات للتضامن والتنمية يوم الجمعة الأخير رحلة إلى بعض المؤسسات الدستورية بالرباط (مجلس النواب ومجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، ثم وزارة التجارة الخارجية ووزراة التعمير و مقر جريدة وطنية بالرباط وضريحي محمد الخامس والحسن الثاني لفائدة التلاميذ والتلميذات الحاصلين على أعلى المعدلات في مختلف الشعب لنيل شهادة الباكالوريا بالنيابة الإقليمية لتاونات.

المستفيدون من الرحلة التي تعد الثالثة من نوعها على مدى ثلاث سنوات هم (أميمة عمير، مسلك العلوم الفزيائية بثانوية المنصور الذهبي بتيسة بمعدل 17.24) و(مصطفى الهودار، مسلك العلوم الرياضية بثانوية الوحدة بمعدل 16.87)، و (آمال العمراني، مسلك علوم الحياة والارض بثانوية العهد الجديد بمعدل 16.41)، و(خالد موقدمين، مسلك الآداب بثانوية المنصور الذهبي بتيسة بمعدل 16.17) و(محمد بجو، مسلك العلوم الإقتصادية بثانوية الوحدة بتاونات بمعدل 16.05)، و(هجر الهدراشي، مسلك العلوم الانسانية بثانوية الإمام الغزالي بمعدل 15.55)، و(شيماء العبادي، مسلك علوم التدبير المحاسباتي بثانوية إبن سينا بتاونات بمعدل 13.67).

واعتبر التلاميذ المشاركون في الرحلة على أن المبادرة تحفيزية واستكشافية بامتياز، وأكدوا أنها كانت منعطفا هاما في حياتهم وبمثابة وقفة تأمل جعلتهم يطمحون إلى المزيد من التفوق والعطاء والمثابرة في مشوارهم الدراسي.

يشار إلى أن جمعية تاونات للتضامن والتنمية إلتي تأسست سنة 2013 تهدف إلى الإسهام في عملية تنمية إقليم تاونات عبر التعريف بمؤهلات الإقليم البشرية والطبيعية والإقتصادية والثقافية والفنية؛ والقيام بالحملات التحسيسية والطبية وتنظيم رحلات داخل الوطن وخارجه؛ وتعزيز قيم المواطنة الأيجابية بإنشاء فرص وفضاءات للتبادل والتعارف والتضامن والحوار والإنفتاح.

تنظيم حملة تضامنية لنزيلات السجن المحلي بالجديدة

9148/5

الجديدة (و م ع)- نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدارالبيضاء- سطات، بتنسيق مع المديرية الجهوية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالدار البيضاء، الأسبوع الماضي، بالسجن المحلي بالجديدة، حملة تضامنية لفائدة النساء نزيلات هذه المؤسسة السجنية.

وهمت هذه الحملة التضامنية، التي شارك فيها أطباء الطب العام، توزيع بعض اللوازم والحاجيات اليومية الخاصة بالنساء الحوامل والأمهات المرضعات، فضلا عن تنظيم فحوصات طبية لهؤلاء النساء وأطفالهن. كما جرى تسليم أسرة وتجهيز قاعة دراسية داخل السجن بالكراسي والطاولات للمساهمة في محو الأمية لدى نزلاء ونزيلات هذه المؤسسة السجنية.

وتروم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، من خلال هذا العمل الإنساني والتضامني، النهوض بحقوق السجناء وتخفيف العبء عن النساء نزيلات هذه المؤسسة السجنية خاصة الحوامل والمرضعات، وتمكينهن من الولوج إلى الخدمات الطبية الضرورية وتحسيسهن بنوع من الرعاية والاهتمام من طرف هيئات المجتمع المدني. ونظمت هذه الحملة التضامنية، التي حضرها، على الخصوص، فاعلون جمعويون وأطر السجن المحلي بالجديدة، بشراكة مع جمعية المرأة القاضية وجمعية «حلقة وصل سجن» وجمعية الأطباء المقيمين فرع الدار البيضاء والمرصد المغربي للسجون.

وتهدف هذه الحملة إلى تشجيع الفاعلين المدنيين للنهوض بحقوق النساء السجينات من خلال وضع خطة عمل استراتيجية بإشراك جميع الفاعلين المهتمين بقضايا السجون وفق مقاربة حقوقية تساعد على أنسنة الأوضاع داخل المؤسسات السجنية بالجهة، والاستجابة للحاجيات الخاصة للنساء السجينات وتقديم المساعدات الضرورية لهن.

كما تروم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من وراء هذه المبادرة الاجتماعية، تقوية دور المجتمع المدني بجهة الدارالبيضاء- سطات في مجال مواكبة الفئات الأكثر هشاشة داخل السجون خاصة الأشخاص المسنين والنساء المرضعات والأطفال، فضلا عن تشجيع الفاعلين الجمعويين بضرورة الانخراط في مجال حقوق النساء داخل السجون وإرساء مقاربة تعتمد على حقوق الإنسان للمساهمة في تحسين الوضعية الانسانية لهؤلاء النساء نزيلات هذه المؤسسات السجنية بالجهة.

مطالب باحترام حقوق المتعاطين للمخدرات وتغيير البيئة القانونية

29-يوليوز-2015 21:00

هسبريس – أمين الخياري

اعتبر ملتئمون في ندوة جهوية بالناظور، اختير لها كعنوان "مرافعة من أجل مقاربة جديدة للتعاطي مع مستعملي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الانسان"، أن سياسات الحرب على المخدرات التي قادتها الولايات المتحدة، منذ السبعينيات من القرن الماضي، والمبنية على المقاربات الأمنية فقط قد فشلت.

وشددت جمعية محاربة السيدا وجمعية حسنونة لمساندة متعاطي المخدرات، وجمعية تقليص مخاطر المخدرات المغرب **واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان**، باعتبارهم منظمي الندوة، على نجاعة سياسة تقليص مخاطر المخدرات عبر العالم، والتي انخرط المغرب فيها عبر إقامة العديد من مراكز محاربة الإدمان، وبشروع وزارة الصحة بشراكة مع جمعيات في انجاز برنامج وطني يستهدف هذه الفئة.

وأكد المشاركون في اللقاء، على أن التحركات تبقى دون فعل إيجابي، إذا لم يتم العمل بتشارك من أجل تغيير البيئة القانونية والحقوقية في مجال التدخل، داعين عبر توصيات تلت اختتام الندوة، إلى فتح نقاش وطني للنهوض بسياسات تقليص المخاطر الصحية المرتبطة بتعاطي المخدرات، والاعتراف للأشخاص متعاطي المخدرات بحقهم الإنساني فى الكرامة، والتعامل معهم على أساس أنهم مرضى بحاجة للمساعدة والحماية، وعدم اعتبارهم كمجرمين .

ودعا المشتغلون في المجال إلى اعتماد مقاربات تشاركية في السياسات الموجهة لمجابهة المخدرات، تعتمد على إدماج جميع المتدخلين من أشخاص متعاطين للمخدرات، ومتخصصين في الصحة العمومية، ونشطاء المجتمع المدني، والسلطات العمومية، وتدعيم الإستراتجية الوطنية لمكافحة الإدمان بالإعلام والتحسيس، مع توفير الرعاية الصحية والولوج إلى العلاج لمتعاطي المخدرات، وذلك بضمان مجانية العلاج، وتمكينهم من العلاجات الخاصة بمكافحة الإدمان، بما في ذلك الحصول على العلاج البديل (الميثادون)، وكذلك التكفل والعناية الشاملة، بما فيها الرعاية الاجتماعية والدعم النفسي.

وشدد المجتمعون على وجوب توسيع خدمات تقليص المخاطر وتسريع الحصول على العلاج البديل وتوفيره في المستشفيات والسجون، والاستمرار في العمل الذي أطلقته وزارة الصحة لتحسيس وتكوين العاملين في الصيدليات والمهنيين الصحيين.

وطالبت الفعاليات الحقوقية المشتغلة في المجال باحترام الإجراءات والمساطر القانونية، وضمان احترام حقوق الإنسان لمتعاطي المخدرات، ليحصل على نفس الحقوق التي توفر لكافة المواطنين سواء خلال الحراسة النظرية، أو المحاكمة، أو داخل السجون، ومراجعة ظهير 21 مايو 1974 في إطار إصلاح القانون الجنائي، والنهوض بترسانة الأحكام البديلة، وتسهيل توجيه المتعاطين للولوج للأدوية والعلاجات المقترحة من طرف الأطباء، وضمان توجيه المتعاطين المعتقلين والذين تظهر عليهم علامات الضعف الصحي إلى التكفل الطبي بمجرد اعتقالهم (في الحراسة النظرية أو داخل السجن)، والعمل كذلك على تكوين وتحسيس رجال الأمن (شرطة، درك وقوات مساعدة)، "حتى يغيروا أساليب تعاملهم مع المتعاطين واحترام حقوقهم الإنسانية، والتعامل معهم كمرضى مع احترام كافة حقوقهم الإنسانية.

وأعلنت التنظيمات الأربعة المشاركة في الندوة الجهوية التي أحتضنها أحد فنادق الناظور، إصرارهم على ضرورة الاستمرار في التصدي لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال المحصلة منها وكذا محاربة الرشوة، مشددين على أن المقاربة الزجرية بالنسبة لمستعملي المخدرات ليست بالجواب الناجع، وأضافوا "موقفنا هذا يتطابق والمسار العالمي، وكذا الحوار الدائر من أجل تغيير السياسات الخاصة بالمخدرات عبر العالم، وندعوكم للانخراط في هذا الحراك العالمي الذي نخوضه إلى جانب نشطاء العالم الحقوقيين والمدنيين، وعلى رأسهم اللجنة الدولية الخاصة بالسياسات المعتمدة في مجال المخدرات، والتي ينخرط فيها العديد من رؤساء دول سابقين، ووزراء و قياديين أمميين".

ودعا النشطاء كل المرشحين للانتخابات والأحزاب إلى الانتصار لمقاربة جديدة لتعاطي المخدرات مبنية على الصحة وحقوق الإنسان، من خلال برامج الدعاية، ورفع شعار العفو على مزارعي الكيف في المغرب، "حتى تتمكن هذه الفئة من الاندماج في التنمية والعمل على إيجاد سياسات بديلة تحد من كوارث استغلال الكيف في صناعة المخدرات".

http://m.hespress.com/societe/272145.html

"الهجرة من منظور مقاربة حقوق الانسان" محور ندوة علمية بالحسيمة

أضيف في 2015/08/01 الساعة 11:54

اخبار الريف : مراسلة

انطلقت البارحة 31/07/2018 بمقر بلدية الحسيمة ندوة الهجرة من منظور مقاربة حقوق الانسان المنظمة من طرف جمعية تازيري للتواصل والتنشيط الثقافي في اطار فعاليات الدورة التاسعة لمهرجان أنوكار ، هذه الندوة التي حضرها ثلة من الأساتذة المهتمين بمجال حقوق الانسان والهجرة كالباحث أحمد عصيد من الإيركام ،والأستاد محمد لمرابطي من **المجلس الجهوي لحقوق الانسان الحسيمة الناظور** ، و الأستاذ الباحث رفعت الأمين عضو معهد جونيف لحقوق الانسان ، والمحامي الأستاذ اسماعيل لكرفطي أجباري عن منظمة العفو الدولية .

كما عرفت الندوة حضور مجموعة من الفاعلين الجمعويين القادمين من الديار الأوروبية كبلجيكا واسبانيا ودول أخرى.

في البداية رحبت فيروز الحتاش مقررة الندوة بالحضور ،ثم تناول الكلمة الأستاذ ياسين أسبويا مسير الندوة فوضع توطئة للندوة وذلك بالتذكير بالهجرة وعلاقتها الوطيدة بالمنطقة والعلاقات الكبيرة لحقوق الانسان بهذه الظاهرة التي أضحت أكثر حدة وانتشارا نظرا للقلاقل والتغيرات السياسية بمختلف مناطق العالم.

مداخلة الأستاد رفعة الأمين عضو معهد ونيف لحقوق الانسان تركزت على تحديد أنواع الهجرات والبنود الحقوقية التي تحدد وضعية اللاجئين والمبعدين القسريين بسبب الحروب والأوضاع الانسانية الصعبة ،كما ركز على حقوق هذه الفئة الهشة نظرا لوضعيتها غير الطبيعية . كما ألح في كلمته على المراجعات الدولية للهجرة والحقوق المرتبطة بها ، وكذا القانون الدولي الانساني والحق في مغادرة البلد الاصلي أو بلد الاستقبال ، والحق في الاغاثة وعدم ارغام المهاجرين على الاعمال ذات الصلة بالنزاعات.
كما تناول التحديات والمخاطر الراهنة الناجمة عن النزاعات ؛ الجهود الوطنية للتعامل مع مسألة الهجرة من خلال العمل النظامي وغير النظامي. وأخيرا تناول رفعة التمين الجهود والآليات الدولية لحماية حقوق الانسان خصوصا في وضعية الهجرة .

أما مداخلة الأستاذ المحامي الخبير في منضمة التفو الدولية فقد تناول في مداخلت على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالهجرة ، خصوصا من خلال الانتقال السياسي ،ومعالجة الظاهرة من خلال البعد الانساني وملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية، ولم يفت الأستاد أجباري التذكير باشكالية التعامل مع المهاجرين –نموذج طنجة – وضرورة خلق نظام قيم مشترك يستوعب الجميع كما هو الحال في الدول المتقدمة في مجال الهجرة .

أما الأستاذ الباحث أحمد عصيد فقد تناول في كلمته نموذج المغاربة الناطقين بالأمازيغية وحقوق الانسان، فأعطى شرحا لمصطلح الهجرة ،وبداياته بالاهتمام بالهجرة من خلال الأعمال الأدبية والشعرية .

السي عصيد وضع خارطة لأجيال الهجرة المغربية من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة بكل جيل ، هكذا وصف الجيل الأول بغير الظاهرين les invisiblesنظرا لكونهم كانوا يقضون وقتهم بين العمل والبيت دون المشاركة في الحساة العامة وجموحهم الكبير نحو الرجوع الى الوطن وعدم ايمانهم بارسال الابناء الى المهجر، كما شكلت الجوانب الثقافية الأصلية مظهرا راسخة معهم من خلال حمل أشرطة الموسيقى الأمازيغية .

أما الأجيال اللاحقة خصوصا الجيث الثالث وما بعده فلقد لاحظ أحمد عصيد ميولهم الى التطرف الديني بسبب أنماط التدين الخطيرة والقادمة من الشرق كالوهابية والشيعية والاخوانية ؛ الشيء الذي خلق شروخا كبيرة داخل الأسر ،وهو ما فسر به مغامرة الشباب في نجارب جهادية لا علاقة بالتدين الحق.

واعتبر الوضع داخل المغرب يبشر بالأفضل رغم عدم توصل البلد الى المستوى المطلوب ، واعتبر دستور 2011 نموذج الدساتر التي تسير في الاتجاه الصحيح لترسيخ الديموقراطية وفصل السلط واعتبر العمل الحكومي فاشلا لم يتمكن من القيام بمسؤولياته معتبرة اياها مساعدة للملك عكس ما كانت تقوله خلال الحملة الانتخابية ،كما اعتبر الحكومة غير جادة في تطوير الأمازيغية والتمل على تجسيد دسترتها بسبب عدم اخراج القوانين المنظمة وذات العلاقة بترسيخها.

كما هاجم سياسات الدولة في علاقتها بالمهاجرين من خلال القنصليات التي تعيش في عالم غير الواقع ، وهاجة السياسة التعليمية للبعثات المغربية نظرا لاعتمادها اللغة العربية الفصحى مركز حقة وصل الشباب والاطفال ببلدم الأصلي نظرا لكون اللغة العربية غير ذات وظيفة في الواقع،واقترح تدريس الأمازيغية والدارجة لكونهما من مكونات الهوية الحقيقة للمهاجرين.

واعتبر السيد أحمد عصيد أن أكبر الأخطار التي تهدد الأجيال الجديدة بالمهجر هي أنماط التدين القادمة من ثقافات غير الثقافة المغربية كنمط التدين الوهابي والشيعي والاخواني .

وفي الختام اعتبر الأستاذ عصيد أن أحسن هدية يمكننا تقديمها للجالية المقيمة بالخارج هي استكمال المسار الديموقراطي بالبلد

المداخلة الأخيرة كانت للأستاذ محمد لمرابطي عضو المجلس الجهوي لحقوق الانسان في موضوع الهجرة واللجوء الأبعاد الحقوقية الانسانية ، هذا الأخير وكما عادته أتحف الحضور بقوة معلوماته المرتبطة بالهجرة واعتبر أن تأريخ الهجرة الحديثة بالريف تعود الى نهاية القرن التاسع عشر 1880 حيث كانت بوصلتها جهة الشرق /الجزائر، لتتحول أوائل القرن العشرين الى دول غرب أوروبا نظرا للتغيرات الدولية والحاجة الملحة لهذه الدول الى اليد العاملة ، كما سرد مجموعة من الأسباب التي جعل الانسان الريفي يهاجر بلده .

وتناول الاستاذ لمرابطي الجانب الحقوقي للهجرة من خلال مجموعة من القوانين الوطنية التي تهدف الى تأطير هذه الظاهرة خصوصا وأن المغرب أصبح بلد استقبال للمهاجرين ، خصوصا ظهير 34، وقانون 2003، ونموذج الغاء بند الابعاد الى الحدو نظرا لكونه يخرق بشكل كبير مبادئ حقوق الانسان،الشيء الذي وجب معه الانتباه الى أي نوع من الانتهاكات في هذا المجال .

بعد هذه المداخلات اعطيت الكلمة للقاعة حيث تدخل مجموعة من المهتمين بمجال حقوق الانسان أغنوا الندوة من خلال اقتراحاتهم واسئلتهم وكذا استدراكاتهم على مداخلات الأساتذة المؤطرين للندوة ،خصوصا في تصحيح بعض الأرقام وبعض المعلومات المحتاجة الى تدقيق احصائي وعلمي أكبر .

لتنتهي الندوة باستراحة شاي على شرف الضيوف .

http://www.akhbar-rif.com/news/permalink/7893.html

احتجاج متضرر من ذوي الحقوق ضحايا الاعتقال التعسفي

العربي الراي

لا تزال إشكالية تسوية موضوع 117 شخصا من ذوي الحقوق ضحايا الاعتقال التعسفي للحالات الفردية ولأبناء معتقلي سنوات الجمر والرصاص عالقة في رفوف المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة هيأة الإنصاف والمصالحة...منذ ما يقارب العقد من الزمن.

فالهيئة غير قضائية أنشئت لتصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب من 1956 إلى 1999، بالكشف عن حقيقة حالات الإخفاء القسري والاعتقال السياسي وتعويض الضحايا، وإصدار توصيات لتفادي تكرار الانتهاكات. وهي هيئة أنشئت في إطار مسلسل بدأ بداية التسعينيات في السنوات الأخيرة من عهد الملك الحسن الثاني، وتكرس في بداية حكم الملك محمد السادس، في سياق البحث عن تحقيق انفراج سياسي وتحسين صورة المغرب في الخارج، بعد سنوات الاحتقان التي عرفتها عقود ما بعد الاستقلال من صراع مع المعارضة وخروقات ممنهجة ضد الناشطين السياسيين والحقوقيين. فبعد الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق عدد من مراكز الاعتقال السرية في بداية التسعينيات، جاء إنشاء هيئة التحكيم المستقلة التي تأسست في 16 أغسطس/آب 1999 باقتراح من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأنهت نشاطها في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، بعد أن اتخذت قرارات لتعويض عدد من الضحايا وعائلاتهم. واستكمالا لعمل اللجنة، أنشئت هيئة الأنصاف والمصالحة في أفق مقاربة أكثر شمولية وعمقا لسنوات الرصاص التي ذهب ضحيتها العديد من الناشطين السياسيين والعسكريين. وهي مقاربة قدمت نموذجا للعدالة الانتقالية التي ترفع شعار الحقيقة والإنصاف والمصالحة، في إطار تسوية غير قضائية، تقوم على إرساء الحقيقة وجبر الضرر الفردي والجماعي.

يحكي (م.ح) من مدينة السمارة والمنتمي لفئة ذوي الحقوق ضحايا الاعتقال التعسفي، ملف رقم : 10760، وابن الراحل (ا. الشيخ) سجين معتقل أكدز وقلعة مكونة لمدة 16 سنة (من سنة 1975 إلى سنة 1991)، للموقع الإخباري الإلكتروني السمارة كرونو.

تعود أطوار ملف المجموعة 117 إلى سنة 2009، حيث زارت لجنة عن هيأة الإنصاف والمصالحة مدينة السمارة للتواصل عن قرب مع الفئات المتضررة بحضور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة. وسعيا من السلطات إلى تلطيف الأجواء وامتصاص الغضب وتهدئة الأوضاع واحتواء الموقف عمدت إلى استدعاء المعنيين بالأمر وفتح حوار معهم على انفراد، وذلك بعقد جلسات شخصية مع كل متضرر ومطالبته بالإبداء عن رغبته في اختيار الوظيفة المناسبة له. يقول المتحدث : " تم استدعائي من طرف مدير ديوان عامل الإقليم السابق وأوضح لي أن مطالبنا مشروعة، واستفادتنا من الإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية وحصولنا على وظيفة في إطار التوظيف المباشر حق من حقوقنا التي جاء بها قرار 1976، والمقرر التحكيمي وما يشتمل عليه من ظهير ملكي شريف يلزم بتطبيق التوصيات بحذافيرها . فمنا من اختار قطاع العدل والحريات، ومنا من وقع اختياره على قطاع الشباب والرياضة، ومنا من آثر قطاعات مصالح خارجية أخرى. لكن سياسة تنويم الدب استغرقت ما ينيف عن ست سنوات تجرعنا مرارة انتظاراتها وترك الحبل على غاربها ردحا من الزمن، قطع فيها عمرنا أشواطا دون أن يستجاب لمطالبنا، الأمر الذي دفع بالمجموعة إلى تنظيم وقفات احتجاجية بكل من العاصمة الرباط، وبمدينة العيون.. فلا اللجنة المركزية لحقوق الإنسان استطاعت أن تتقدم بحل، ولا لجنتها الجهوية خرجت من وضعها الحرج التي أقحمت فيه مرغمة مما حدا برئيسها في حينها إلى محاولة تقديم استقالته احتجاجا على سوء تدبير المركز لهذا الملف العالق. كما تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الأشخاص يتقاسمون نفس الهم استفادوا من مجموعة الامتيازات في ظروف مشوبة بالمحسوبية والزبونية."

فهل أقبر مصير هذا الملف مع رحيل مبدع هيأة الإنصاف والمصالحة إدريس بنزكري؟ أم تسويته تمَّ التراجع عنها بصفة نهائية في ظل المنع الذي أشهره رئيس الحكومة الحالية في وجه جحافل المعطلين المغاربة ، والقطع مع سياسة التوظيف المباشر كحل لاحتواء معضلة البطالة والتقليص من حدتها المتنامية، وإلزاميته لاجتياز الامتحان؟ أم اصطدم تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي بصخرة واقع جملة لاءات وموانع الحكومة الملتحية ؟

http://www.smarachrono.com/print.php?news.368

لجنة حقوقية تابعة لمجلس حقوق الانسان المغربي تلتقي المعتقل السياسي الصحراوي محمد الديحاني في سجن القنيطرة المغربية

الرباط 2 اغسطس 2015 (وكالة المغرب العربي للانباء المستقلة)- إلتقت لجنة حقوقية تابعة لمجلس حقوق الانسان المغربي يوم الجمعة 31 يوليوز 2015 بالمعتقل السياسي الصحراوي محمد الديحاني في السجن المركزي بالقنيطرة شمال العاصمة المغربية الرباط , اللجنة الحقوقية المنكونة من مسؤول بالمجلس و رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط / المغرب و طبيب مختص في الطب الشرعي و طبيب عن السجن المركزي .

وقد أجريت بعض الفحوصات الطبية للمعتقل السياسي الصحراوي محمد الديحاني الذي ظل لمدة طويلة يشتكي من آلام حادة وإنتفاخ على مستوى الجهاز التناسلي نتيجة ما تعرض له من ضرب مبرح وتعذيب كما أجري له فحص أخر على مستوى الكتفين و المعدة ، وتأتي هذه الزيارة التي خصصت للاضطلاع على الظروف الاعتقالية و الصحية التي يعيشها المعتقل السياسي الصحراوي محمد الديحاني حسب إفادة عائلة الديحاني لرابطة حماية السجناء الصحراويين في السجون المغربية بعد عدة مراسلات و شكايات تقدمت بها عائلة الديحاني لكل من بعثة المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة خلال زيارتها لمدينة العيون / الصحراء الغربية شهر أبريل المنصرم من هذه السنة و كل من منظمة العفو الدولية و منظمة هيومن رايتس ووتش و الجمعية المغربية لحقوق الانسان و الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من طرف الدولة المغربية و منظمات أخرى تعنى بمجال حقوق الانسان بخصوص الظروف الاعتقالية و الصحية المزرية التي يعاني منها محمد الديحاني و ما تعرض له من تعذيب و سوء معاملة قاسية و حرمان من الحقوق الاساسية الخاصة بمعاملة السجناء منذ اختطافه و خلال الفترة التي أمضاها داخل معتقل تمارة جنوب العاصمة المغربية الرباط و طيلة مدة اعتقاله في سجن سلا 2 .

يذكر أن فريق العمل الاممي الخاص بالاعتقال التعسفي خلال زيارته للمغرب و الصحراء الغربية شهر دجنبر 2013 قد أصدر توصيات متعلقة بضرورة الإفراج الفوري على المعتقل السياسي الصحراوي محمد الديحاني الذي أصدر القضاء المغربي في حقه حكما قاسيا معتمدا في الحكم على اعترافات تم نزعها تحت وطأة التعذيب و بالاكراه للتقرير و التوصيات الصادرة عن فريق العمل الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي .

رابطة حماية السجناء الصحراويين
في السجون المغربية

http://mapnr.blogspot.com/2015/08/blog-post_99.html

Un réfugié sri lankais bloqué à l'aéroport de Casablanca depuis plus de 28 jours

Pauline Chambost

D'après le Gadem, un Sri lankais d'origine tamoule est coincée à l'aéroport de Mohammed V depuis le 3 juillet.

Un ressortissant sri-lankais est bloqué à l'aéroport de Casablanca depuis le 3 juillet, et sa situation semble sans issue immédiate. C'est le Groupe anti-raciste d'accompagnement et de défense des étrangers migrants (Gadem) qui dénonce cette histoire dans un communiqué publié ce 31 juillet. D'après l'association, cet homme d'origine tamoule âgé de 34 ans aurait quitté le Sri Lanka en 2011. Il aurait vécu quatre ans au Kenya avant d'embarquer pour Malaga. Mais l'Espagne lui aurait refusé l'accès au territoire et refoulé vers Casablanca, sa dernière escale.

Le Maroc ne semble pas plus appliqué les conventions internationales que l'Espagne puisque d'après le Gadem, malgré les interventions du **Conseil national des droits de l'Homme** et du Haut commissariat aux réfugiés, les autorités n'ont même pas enregistré sa demande d'asile. Pire, la police lui demanderait d'acheter lui-même son billet pour Colombo. Et l'association de rappeler dans son communiqué que l'article 33 de la Convention de Genève dont le Maroc est signataire interdit le refoulement des réfugiés sans décision de justice. Aucune décision ne lui aurait été notifiée.

La loi marocaine limite à 20 jours la durée maximale de placement en zone d'attente. Mais cette législation ne semble pas non plus respectée, ce qui pousse le Gadem à qualifier d' « arbitraire » la privation de liberté de cet homme. L'association demande ainsi au Maroc de l'accepter sur son territoire mais aussi de dénoncer le fait que l'Etat espagnol se défausse de ses obligations sur un pays tiers.

http://telquel.ma/2015/07/31/refugie-sri-lankais-bloque-laeroport-casablanca-depuis-28-jours_1458105